الفهرس

مقدمة.....1

الباب الأول: سلّطة منح رخصة الميزانية.....9

الفصـــــل الأول: التأصيل التاريخي والقانوني لرخصة الميزانية..... 12

المبحث الأول: الإطار التاريخي و القانوني لسلطة رخصة الميزانية 13

المطلب الأول: التطوّر التاريخي لرخصة الميزانية 13

الفرع الأول: في انجلترا..... 13

أولا: ظهور مبدأ إقرار الضريبة 14

ثانيا: البرلمان السلطة التي ترخص سنويا للميزانية..... 15

الفرع الثاني: في فرنسا 18

أولا: مجالس طبقات الأمة هيئة توافق على إنشاء الضرائب..... 18

ثانيا: البرلمان الفرنسي سلطة منح رخصة الميزانية 20

المطلب الثاني: المصادر القانونية لرخصة الميزانية في الجزائر 22

الفرع الأول: الأساس الدستوري 23

الفرع الثاني: الأساس التشريعي 26

أولا: مدى اعتبار الأمر الفرنسي 59-02 أساس تشريعي؟..... 27

ثانيا: القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية المعدّل و المتّمم..... 32

الفرع الثالث: الأساس التنظيمي..... 34

المبحث الثاني: تنظيم سلطة منح رخصة الميزانية في الجزائر 36

المطلب الأول: سلطة منح رخصة الميزانية قبل صدور قانون رقم 17/84 37

الفرع الأول: غياب مفهوم سلطة منح رخصة الميزانية في الفترة العثمانية..... 37

الفرع الثاني: سلطة منح رخصة الميزانية في الفترة الاستعمارية..... 39

أولا: غياب سلطة منح رخصة ميزانية الجزائر المستعمرة..... 39

ثانيا: البرلمان الفرنسي سلطة منح رخصة الميزانية المستقلة للجزائر المستعمرة.. 42

الفرع الثالث: سلطة رخصة الميزانية من خلال قوانين المالية الى غاية صدور قانون رقم 84-17..... 43

أولا :المجلس التأسيسي سلطة منح رخصة ميزانية سنة 1963..... 44

ثانيا: المجلس الوطني سلطة منح رخصة الميزانية لقانوني المالية لسنتين 1964 و1965..... 45

ثالثا: مجلس الثورة سلطة منح رخصة الميزانية لقوانين المالية من 1966 إلى غاية 1976. 46

رابعا: المجلس الشعبي الوطني سلطة منح رخصة الميزانية لقوانين المالية لسنوات من 1976 إلى غاية صدور رقم قانون 17/84..... 48

المطلب الثاني: سلطة رخصة الميزانية في ظل قانون رقم 17/84 48

الفرع الأول: ظروف نشأة القانون رقم 84 – 17 48

أولا: الاطار السياسي و الاقتصادي لنشأة قانون رقم 84-17 49

ثانيا: محتوى وخصائص قانون رقم 84 – 17 50

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للقانون رقم 84 – 17..... 59

أولا: مكانة القانون الإطار 84 – 17 ضمن الهرم التدرجي للقوانين..... 60

ثانيا : الأثار المترتبة عن عدم توفر صفة العضوية في القانون رقم 84-17... 69

الفصـل الثاني :خصوصية قانون منح رخصة الميزانية 76

المبحث الأول: خصوصية إعداد مشروع قانون منح رخصة الميزانية 77

المطلب الأول: أسباب احتكار الحكومة إعداد مشروع قانون منح رخصة الميزانية 79

الفرع الأول: إطار الوحدة..... 80

أولا: إنجاز مشروع قانون منح رخصة الميزانية في وثيقة واحدة..... 80

ثانيا: عدم اجراء مقاصة بين الايرادات العمومية والنفقات العمومية..... 81

ثالثا: انجاز مشروع قانون منح رخصة الميزانية لمدة سنة واحدة..... 83

الفرع الثاني: محتوى مشروع قانون منح رخصة الميزانية 84

المطلب الثاني: الآجال الدستورية 85

الفرع الأول: تحديد الآجال الدستورية..... 87

الفرع الثاني : التأخير في إيداع و مناقشة مشروع قانون منح رخصة الميزانية... 90

أولا: تأخر البرلمان في المناقشة 90

ثانيا: تأخر الحكومة في الإيداع..... 94

المبحث الثاني: خصوصية فحص مشروع قانون منح رخصة الميزانية من طرف لجنتي المالية 100

المطلب الأول : أهمية لجنتي المالية..... 101

الفرع الأول: من حيث التشكيلة 102

الفرع الثاني: من حيث التركيبة السياسية 104

أولا: النظام الدستوري للدولة 104

ثانيا: التعددية الحزبية 105

المطلب الثاني: نظام قانوني متميز لأعضاء لجنتي المالية 107

الفرع الأول: خصائص وظيفية 107

الفرع الثاني: بالنسبة لسير اشغال لجنتي المالية 109

أولا: إفتتاح الجلسة وإعداد الجدول الزمني 110

ثانيا: تسيير أشغال لجنتي المالية 111

ثالثا: التقرير التمهيدي..... 112

رابعا: التقرير التكميلي "التعديلات"..... 115

الفرع الثالث: الأدوات الرقابية المخولة للجنتي المالية 118

أولا: الحصول على المعلومات..... 119

ثانيا: جلسات الاستماع الوزارية..... 122

المبحث الثالث: خصوصية المناقشة العامة و التصويت و المصادقة على قانون منح رخصة الميزانية. 126

المطلب الأول: خصوصية المناقشة العامة على مستوى غرفتي البرلمان..... 126

الفرع الأول: الإجراءات الشكلية للجلسات العامة..... 126

الفرع الثاني: حق تعديل مشروع قانون منح رخصة الميزانية..... 130

أولا: الإجراءات الشكلية لممارسة حق التعديل 133

ثانيا: مدى تقييد المادة 139 من التعديل الدستوري حق التعديل..... 135

المطلب الثاني: خصوصية التصويت والمصادقة على قانون منح رخصة الميزانية

.....142

الفرع الأول: التصويت على قانون منح رخصة الميزانية 143

أولا: تصويت غرفتي البرلمان..... 143

ثانيا: أنماط و اجراءات التصويت..... 145

الفرع الثاني: اللجوء إلى اللجنة المتساوية الأعضاء..... 147

الفرع الثالث: أثار المصادقة البرلمانية على رخصة الميزانية 149

أولا: القيمة القانونية للمصادقة على منح رخصة الميزانية. 149

ثانيا: نتائج المصادقة البرلمانية..... 151

الفرع الرابع :إجراءات استثنائية في حالة عدم المصادقة..... 153

أولا: أساس السلطة الدستورية لرئيس الجمهورية 155

ثانيا: الطبيعة القانونية للأمر الصادر بموجب المادة10/138 من الدستور ... 156

الباب الثاني 160 :خصوصية التعديل و الرّقابة على رخصة الميزانية 160

الفصل الأول 163: خصوصية تعديل رخصة الميزانية 163

المبحث الأول: تعديل رخصة الميزانية من خلال قانون المالية التكميلي 165

المطلب الأول: تجاوز قانون المالية التكميلي إمكانية تعديل رخصة الميزانية للمساس بها..... 167

الفرع الأول: إدماج مواضيع أجنبية عن المالية العمومية..... 168

أولا: فيما يخص قانون الرخصة الأصلية..... 169

ثانيا: فيما يخص قانون الرخصة التعديلية..... 180

الفرع الثاني: إدماج مواضيع أجنبية عن قانون رخصة الميزانية الأصلية..... 187

المطلب الثاني: مدى دستورية صدور الرخصة التعديلية بموجب أمر تشريعي تطبيقا لأحكام المادة 124 من دستور 1996. 194

الفرع الأول: الأوامر التشريعية..... 195

الفرع الثاني: رخصة الميزانية بين المادتين 138 و 142 من دستور 1996 . 201

المبحث الثاني: الوسائل التنظيمية التي تعدّل وتمسّ رخصة الميزانية..... 205

المطلب الأول: نظام نقل / تحويل الاعتمادات و اضافة فصول 206

الفرع الأول: نظام تحويل الاعتمادات و مدى مساسه برخصة الميزانية 206

الفرع الثاني : تقنية نقل الاعتمادات و مدى مساسها برخصة الميزانية..... 208

الفرع الثالث : احداث فصول جديدة خلال السنة و مدى مساسه برخصة الميزانية

.....212

المطلب الثاني: مصير الاعتمادات بدون موضوع و مدى مساسها برخصة الميزانية

.....213

الفرع الأول: إلغاء الاعتمادات 213

الفرع الثاني: إعادة استعمال الاعتمادات..... 215

الفصل الثاني217 : خصوصية الرقابة على رخصة الميزانية 217

المبحث الأول: الرقابة القاعدية الإدارية لرخصة الميزانية 219

المطلب الأول: رقابة الالتزام بالنفقة "المراقب المالي"..... 220

الفرع الأول: تعريف المراقب المالي 221

الفرع الثاني: مجال الرقابة السابقة للنفقات الملتزم بها 222

الفرع الثالث: موضوع الرقابة السابقة للنفقات الملتزم بها 223

أولا: التصرفات الخاضعة للرقابة السابقة 223

ثانيا: عناصر النفقة الملتزم بها 224

الفرع الرابع: الآثار المترتبة على الرقابة الملتزم بها 225

أولا: منح التأشيرة 225

ثانيا: رفض التأشيرة 226

المطلب الثاني: رقابة المحاسب العمومي..... 228

الفرع الأول: تعريف المحاسب العمومي 229

الفرع الثاني: المجالات التي تنصب عليها رقابة المحاسب العمومي 229

الفرع الثالث: طبيعة رقابة المحاسب العمومي 232

الفرع الرابع: آثار رقابة المحاسب العمومي 233

المطلب الثالث: رقابة المفتشية العامة للمالية. 233

الفرع الأول: تشكيلتها..... 233

الفرع الثاني: صلاحياتها..... 234

المبحث الثاني: خصوصية الرقابة البعدية لمجلس المحاسبة على رخصة الميزانية.

237.....

المطلب الأول: هيكلة مجلس المحاسبة 241

الفرع الأول: تنظيم الهياكل الرئيسية لمجلس المحاسبة. 241

أولا: رئاسة المجلس: 242

ثانيا– غرف المجلس: 244

ثالثا: كتابة ضبط مجلس المحاسبة..... 247

رابعا: النظارة العامة..... 247

الفرع الثاني: تنظيم الهياكل الإدارية المساعدة 248

أولا: الأمانة العامة 248

ثانيا: الأقسام التقنية 249

ثالثا: المصالح الإدارية 250

المطلب الثاني: الصلاحيات القضائية لمجلس المحاسبة 251

الفرع الأول: مراجعة حسابات المحاسبين العموميين. 252

أولا: التحقيق 252

ثانيا: الحكم على المحاسب 254

الفرع الثاني: غرفة الانضباط في مجال تسيير الميزانية و المالية..... 258

أولا: تشكيلتها 259

ثانيا: اختصاصاتها..... 259

ثالثا: الاجراءات المتبعة أمام غرفة الانضباط 262

رابعا: إجراءات الطعن في قرارات غرفة الانضباط..... 267

المبحث الثالث: خصوصية الرقابة السياسية على تنفيذ رخصة الميزانية. 271

المطلب الأول: إجراءات الإعداد و المصادقة على قانون ضبط الميزانية. 273

الفرع الأول: من حيث التحضير 273

أولا: إعداد الحكومة لمشروع قانون ضبط الميزانية 274

ثانيا: مساهمة مجلس المحاسبة في إعداد مشروع قانون ضبط الميزانية..... 278

الفرع الثاني: المصادقة البرلمانية على مشروع قانون ضبط الميزانية..... 281

المطلب الثاني: أسباب الرقابة المحدودة لقانون ضبط الميزانية على رخصة الميزانية

283.....

الفرع الأول: عدم التزام الحكومة بتقديم مشروع قانون ضبط الميزانية 284

أولا: أسباب عدم تقديم الحكومة لمشروع قانون ضبط الميزانية..... 284

ثانيا: إعادة الاعتبار الشكلي لرقابة البرلمان على تنفيذ رخصة الميزانية..... 289

الفرع الثاني: ضرورة تفعيل العلاقة بين البرلمان و مجلس المحاسبة..... 296

خاتمة..... 302

قائمة المراجع 308